A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/47/499
5 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

UNIV...
SOS...
CO...
Prière de ...
au bureau E...

الدورة السابعة والاربعون
البنود ١٢ و ٤٣ و ٤٧ و ٧٨
و ٧٩ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤
و ٨٥ و ٨٦ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

أزمة الديون الخارجية والتنمية

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية

التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الانشطة الانتاجية في البلدان النامية

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

221092

221092 131092 (٩٢)١٧٥٢ 92-48100

رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، موجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم لباكستان
لدى الامم المتحدة

اتشرف بان احيل طي هذا الإعلان الصادر عن وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، المعتمد في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، بمناسبة اجتماعهم السنوي السادس عشر المعقود في مقر الامم المتحدة بنيويورك (انظر المرفق) .

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ساكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بعمل ما يلزم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ١٢ و ٤٣ و ٤٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ من جدول الاعمال .

(توقيع) جامشيد ه . ا. ماركر
السفير والممثل الدائم
لباكستان لدى الامم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧
نيويورك

المرفق

الاعلان الصادر عن وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، المعتمد في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ في اجتماعهم السنوي السادس عشر

١ - عُقد الاجتماع السنوي السادس عشر لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ .

٢ - ورحب الوزراء بانضمام أذربيجان وأرمينيا وأذربكستان والبوسنة والهرسك وتركمنستان وجورجيا وسان مارينو وسلوفينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وكرواتيا وملدوفا إلى عضوية الامم المتحدة . فقبول هؤلاء الاعضاء الجدد يعزز هدف العالمية الذي تسعى الامم المتحدة الى تحقيقه .

٣ - ورحب الوزراء أيضا بقبول جمهورية جزر مارشال عضوا كامل العضوية في مجموعة الـ ٧٧ .

٤ - وأكد الوزراء من جديد إعلان طهران : "نحو شراكة جديدة من أجل التنمية" ، الذي اعتمده في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في جمهورية إيران الاسلامية بغرض التحضير للاونكتاد الثامن .

٥ - ورحب الوزراء بنتائج المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في جاكارتا في الفترة من ١ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، ونوّهوا باهمية تلك النتائج بالنسبة للدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة .

مقدمة

٦ - اتفق وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ على الفجوة التي لا تضافي الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هي إحدى المشاكل البالغة الالحاح التي تهدد المجتمع الدولي وأن المرحلة الحالية هي إحدى لحظات التاريخ الحاسمة التي تتيح فرصة فريدة لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية .

٧ - وأكدوا على أن الأمر يستلزم من المجتمع الدولي بأكمله بذل جهود متضافرة على وجه الاستعجال كي توضع في النظام الاقتصادي الدولي موضع التنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل اليها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والمياديين المتصلة بهما في منظومة الأمم المتحدة .

٨ - وأبرز الوزراء الجهود التي تبذلها حاليا بلدانهم من أجل تحقيق هذه الأهداف ، وطلبوا الى البلدان المتقدمة النمو ممارسة الارادة السياسية الضرورية للوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد ، فتهيىء بذلك الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب .

٩ - وإذ أعاد الوزراء تأكيد التزامهم الثابت بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وبالحق في التنمية المسلم به دوليا ، شددوا على أن لمنظومة الأمم المتحدة دوراً حيوياً تؤديه في بلوغ الأهداف الرئيسية للتنمية ، ولا سيما في البلدان النامية . وشددوا في هذا السياق على أهمية تضافر الجهود لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها حتى تصبح أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها وأهدافها في مجال التنمية .

ثانيا

البيئة الاقتصادية والاجتماعية

١٠ - أكد الوزراء على أنه مع تزايد ترابط الأمم ، وتزايد اكتساب الأمور للطابع العالمي ، والحركة العالمية نحو الاصلاح السوقي المنحى ، أصبح هدف التنمية الاقتصادية المطردة في البلدان النامية يتوقف بالدرجة الأولى على توفر بيئة اقتصادية دولية مواتية . ومن شأن تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال التعاون الدولي ، أن يتيح امكانية تحقيق الرفاهية لأجيال البشرية الحاضرة والمقبلة ، وأن يعود أيضا بمكاسب مجزية في تعزيز السلم والأمن .

١١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء استمرار تدهور الاقتصاد العالمي ، ولا سيما الحالة الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان النامية مما يعزى الى حد كبير الى البيئة الاقتصادية الدولية السائدة التي لا تزال تثقل بشدة كاهل البلدان النامية . فلا تزال جهود البلدان النامية لتعزيز النمو والتنمية تنتهي بالاحباط بفعل حرمانها من فرص الوصول الى الأسواق ، وبفعل الاتجاه المغلق نحو التدفق السلبي

للموارد المالية العالمية ، وعدم كفاية تدفقات الاستثمار الاجنبي ، وعبء الديون المرهق والقيود المفروضة على نقل التكنولوجيا ، وأوجه الاجحاف السائدة في النظم العالمية والنقدية والمالية والتجارية . وقد أدت هذه العوامل الى زيادة تفاقم محنة أقل البلدان نموا . وحثوا على عكس اتجاه النزعة نحو تهميش البلدان النامية ، وأكدوا في هذا السياق على ضرورة عقد اتفاق سياسي رفيع المستوى بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتدارك هذه الحالة . وأكدوا مجددا الحاجة الملحة الى استئناف الحوار بين الشمال والجنوب على أساس بناء بوصفه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية من أجل التوصل الى نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف .

١٢ - وأعرب الوزراء عن رأيهم الذاهب الى أن النظام الاقتصادي العالمي الناشئ ينبغي أن يتيح لجميع الدول فرصا اقتصادية اكثر انصافا تكون سماتها الهامة تعزيز قيام نظام تجاري متعدد الاطراف حر ومفتوح وغير تمييزي ، وتنسيق الاقتصاد الكلي بفعالية ، والانضباط الحالي لضمان توفر ظروف مستقرة تفضي الى تنمية الاقتصاد العالمي . وفي هذا السياق ينبغي توسيع نطاق التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي الدولية لمراعاة اهتمامات جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية . وينبغي توجيه هذا التنسيق نحو النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على النطاق العالمي تحقيقا للعدالة في توزيع ثمار التقدم من خلال توسيع نطاق الاقتصاد العالمي . كما لابد من عكس اتجاه النزعة نحو فرض مشروطيات جديدة كثيرا ما تكون عديمة الصلة بالموضوع .

١٣ - ولاحظ الوزراء أن التغيرات الايجابية التي حدثت مؤخرا في المجال السياسي قد أتاحت فرصة حقيقية لمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية بأسلوب اكثر شمولا . وفي هذا السياق أعادوا تأكيد أهمية واستمرار صحة اعلان الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة ، والاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الرابع ، والتزام قرطاجنة المعتمد في الاونكتاد الثامن ، وجدول أعمال الامم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا ، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، ومختلف الاتفاقات والاتفاقيات المعتمدة بتوافق الاراء ، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١ ، الذي أعتمد أثناء عملية مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وكرر الوزراء تأكيد ضرورة توفر ادارة سياسية لدى البلدان المتقدمة النمو كيما تنفذ بفعالية التزاماتها المبينة في الوثائق ذات الصلة ، ولا سيما في مجال الموارد المالية ونقل التكنولوجيا .

١٤ - ولاحظ الوزراء أنه سيجري في السنوات المقبلة مناقشة الاوجه المختلفة لتوافق الآراء في مجال التنمية وذلك أثناء المؤتمرات المزمع عقدها ، وهي المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ، ومؤتمر حقوق الانسان والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة ، واجتماع القمة المعني بالتنمية الاجتماعية المتوخى عقده . وأكد الوزراء على أهمية عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية .

١٥ - وأعربوا عن قلقهم لأن تزايد احتياجات أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا من الموارد الخارجية يؤثر على مدى توافر الموارد للبلدان النامية . وفي هذا السياق أشار الوزراء الى التأكيدات التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف أثناء الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في جنيف يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ بأن المساعدة التي ستقدم الى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية لن تكون على حساب البلدان النامية . وشدد الوزراء على أنه ينبغي تلبية تلك الاحتياجات من موارد اضافية ، لا من الموارد المخصصة للبلدان النامية .

ثالثا

المجلس الاقتصادي والاجتماعي واعادة التشكيل

١٦ - رحب الوزراء بعقد جزء رفيع المستوى في شكل منتج بمشاركة وزارية ، أثناء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٢ في الفترة من ٦ الى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٢ .

١٧ - وأحاط الوزراء علما بتدابير إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما ، وعقدوا العزم على أن تصبح الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وفعالية وكفاءة لتمكينها من مواجهة التحديات الجديدة . وأكدوا من جديد أن قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤ يقدم في هذا السياق المبادئ والأسس التوجيهية اللازمة للنجاح في الوصول الى نتائج من هذه العملية العامة ، ويجب أن يظل الاساس المرجعي لما يتخذ في هذه العملية من خطوات أخرى . كما ينبغي أن يراعى في هذا الجهد وجهة التركيز والمبادئ الواردة في القرار د إ-١٨/٣ المتخذ في الجمعية العامة الاستثنائية الشامنة عشرة وفي القرارين ٤٥/١٩٩ و ٤٦/٢٣٥ وغيرهما من القرارات ذات الصلة . وشددوا على أن مساعي إعادة التشكيل

والتنشيط يجب أن تحافظ على المبادئ الديمقراطية التي تستند اليها عملية اتخاذ القرار في الامم المتحدة .

رابعا

التجارة الدولية

١٨ - رحب الوزراء بالنتيجة الناجحة التي أسفر عنها الاونكتاد الثامن على النحو الوارد في الوثيقة الختامية "شراكة جديدة من أجل التنمية : التزام كرتاخينا" ،وشددوا على أهمية تنفيذها بسرعة وفعالية وكرروا تأكيد اقتناعهم بأن وجود نظام للتجارة الدولية يكون حرا ، ومفتوحا ، وواضحا ، ومحكوما بالقواعد ، وغير تمييزي قد يتيح أساسا فعالا تتوفر له أسباب البقاء لتعزيز التنمية العادلة والازدهار الاقتصادي لجميع البلدان .

١٩ - وحدد الوزراء زيادة حرية الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، على أنها وسيلة لا غنى عنها للافادة على الوجه الكامل من التجارة الدولية التي يعتبرونها أهم وسيلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والحفاظ على زخم التنمية في البلدان النامية . وسعيا الى بلوغ هذه الاهداف الرئيسية بادرت البلدان النامية باتخاذ تدابير داعمة مختلفة في مجال السياسة التجارية ، منها اعتماد تدابير من جانب واحد لتحرير التجارة . وأعرب الوزراء عن أملهم في أن تتسم الترتيبات التجارية الاقليمية الناشئة بالانفتاح والوضوح كيما تسهم في تعزيز التجارة والتعاون المتعددي الاطراف . وفضلا عن ذلك فإن البلدان المتقدمة النمو أخذت تلجأ بشكل متزايد الى التدابير الحمائية من جانب واحد مما يشكل انتهاكا بيّنا لقواعد التجارة الدولية . ولاحظوا كذلك أن من المفارقات أن تتخذ هذه التدابير الحمائية في الوقت الذي سلمت فيه البلدان النامية بضرورة تحرير نظمها التجارية وإدماج اقتصاداتها في النظام العالمي للتجارة والتمويل .

٢٠ - ودعا الوزراء الى التوصل في أقرب وقت ممكن ، الى نتائج ناجحة ومتوازن لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . ومن الاهداف الرئيسية للبلدان النامية في هذه المفاوضات منها تحقيق مزيد من التحرر والتوسع للتجارة العالمية ، من خلال جملة أمور ، إزالة التدابير الحمائية ، وخاصة القيود التمييزية المفروضة على بعض صادرات البلدان النامية . ورغم أن مجال التركيز الرئيسي لهذه المفاوضات كان ينصب في الشهور الاخيرة على قضايا جديدة ، فلا بد من بذل قصارى

الجهود لضمان اختتام جولة اوروغواي بايلاء المراعاة التامة لاهتمامات ومصالح البلدان النامية في جميع القطاعات . ولاحظوا كذلك أنه اذا تبددت الغرض التي تتيحها جولة أوروغواي ، فإن ذلك سيكون بمثابة لطمة قاسية لتعددية الاطراف . ولذلك ، دعوا جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، الى حل خلافاتها على وجه السرعة واختتام جولة المفاوضات بطريقة واضحة ومتوازنة وسريعة . وفي هذا الإطار ، فقد حثوا البلدان المتقدمة النمو على تحاشى زيادة حدة الخلافات الاقتصادية الشديدة التي تواجه البلدان النامية من خلال اتباع ممارسات تجارية سيئة ، بما في ذلك الممارسات الفاسدة . ودعوا الى اعتماد صك دولي ملزم في وقت مبكر يرمي الى إنهاء تلك الممارسات التجارية .

السلع الاساسية

٢١ - أكد الوزراء أن السمة الغالبة للاقتصاد السلعي العالمي الحالي هي اختلال الاسواق هيكليا واستمرار تدني أسعار السلع الاساسية وهبوطها بالقيمة الحقيقية . وأعربوا عن اعتقادهم بأن حل مشكلة السلع الاساسية يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة وفقا للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية . ولذلك حثوا المنتجين والمستهلكين على مواصلة استكشاف الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز التعاون فيما بينهم . كما أكدوا ضرورة المشاركة الكاملة والنشطة في الاتفاقات والترتيبات الدولية للسلع الاساسية بغية زيادة كفاءة التعاون الدولي في مجال السلع الاساسية والمساعدة في تنويع اقتصادات البلدان النامية التي تعتمد على السلع الاساسية . وهناك إحساس بالحاجة الملحة لتحسين أحوال السوق وزيادة مستويات تجهيز السلع الاساسية وتسويقها وتوزيعها ونقلها . كما أن هناك حاجة الى وضع برامج عملية من أجل استخدام الصندوق المشترك للسلع الاساسية الى الحد الاقصى . وأحاط الوزراء علما بالاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي بشأن السلع الاساسية ، فضلا عن قرار الاونكتاد الثامن (التزام كرتاخينا) ببدء عملية للمشاورات بشأن إمكانية عقد هذا المؤتمر .

خامسا

الدين الخارجي للبلدان النامية

٢٢ - أكد الوزراء أن مشكلة الدين الخارجي وخدمة الدين في البلدان النامية لا تزال تفرض قيودا شديدة على النمو الاقتصادي والتنمية بها . وقد أدت خدمة ديونها الخارجية الباهظة الى استنفاد موارد تشتد الحاجة إليها من أجل الاستثمار . كما أدت الى ظهور حالة تتزايد فيها التحويلات الضخمة من الموارد من البلدان النامية الى

البلدان المتقدمة النمو . وقد كانت استجابة المجتمع الدولي لمشكلة الديون متقطعة وغير منتظمة وغير كافية . وأكد الوزراء أن تحقيق عبء الديون على العالم النامي لن يتحقق إلا من خلال حل شامل ودائم لمشكلة الدين الخارجي يراعى فيه ضرورة إجراء تخفيض كبير لأصل وخدمة جميع أنواع الديون المستحقة لجميع أشكال البلدان الدائنة ويتضمن تدابير للتنبؤ بغرض منع انتشار مشكلة الديون . وفي حالة عدم وجود مثل هذه التدابير ، فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التعجيل بتنميتها تبوء بالفشل وتجلب في أعقابها زيادة مخاطر حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية ؛ وفي هذا الصدد أكد الوزراء أن أي حل دائم يجب أن يتضمن تعزيز وتحرير النظام التجاري الدولي بوصفه أهم مصدر للنمو والتنمية الحقيقيين ، وبالتالي ، للموارد اللازمة للبلدان الدائنة لمواجهة التزاماتها المالية . وأحاطوا علما أيضا بالتدابير والمبادرات التي اتخذت مؤخرا لتخفيض الديون بوصفها خطوة مهمة نحو إيجاد حل دائم لمشكلة الدين الخارجي ، وأكدوا على ضرورة وضع ترتيبات مماثلة لجميع البلدان النامية المدينة . كما أكدوا على ضرورة النظر بشكل متواصل في اتخاذ تدابير ابتكارية وزيادة التوسع في تطبيقها مثل مبادلة الديون برأس المال السهمي ، ومبادلة الديون بحماية الطبيعة ومبادلة الديون بالتنمية بوصفها اسهامات في معالجة مشاكل الدين الخارجي لجميع البلدان النامية المدينة . وعلاوة على ذلك يجب التخفيف على البلدان المنخفضة الدخل التي لا تزال تقدم تضحيات جسيمة في سبيل خدمة ديونها ، على سبيل المثال ، في شكل دعم لميزان المدفوعات . وفي الوقت نفسه ، كرروا التأكيد على استصواب التماس أفكار ابتكارية وإبداعية لحل مشكلة الدين الخارجي .

النظام النقدي والمالي

٢٣ - كرر الوزراء التأكيد على أن النظام النقدي الدولي الحالي الذي يقوم على أساس الدور المسيطر للبلدان المتقدمة النمو الرئيسية يحتاج الى إصلاح منهجي ومؤسسي . وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في الجهود المبذولة لإجراء إصلاح ذي شأن وإعادة تشكيل هيكل النظام النقدي والمالي الدولي . وينبغي أن يكفل صندوق النقد الدولي كفاءة المراقبة المتعددة الأطراف ، ولا سيما على اتجاهات موازين المدفوعات وسياسات أسعار الصرف لدى البلدان المتقدمة النمو الرئيسية . وطلبوا الى البلدان المتقدمة النمو إضفاء الطابع الديمقراطي على المشاورات فضلا عن عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لكي تكفل المشاركة الواسعة النطاق في تمثيل مصالح البلدان النامية واحتياجاتها الانمائية تمثيلا كافيا .

٢٤ - ولاحظ الوزراء أن المؤسسات المالية المتعددة الاطراف التي تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الانمائية الإقليمية تشكل مصدرا رئيسيا لتدفقات رؤوس الاموال بالنسبة للبلدان النامية . وأشاروا الى أن صافي التحويلات من هذه المؤسسات كمجموعة تتناقص بسرعة ، وأن البلدان النامية تواجه في بعض الحالات إمكانية حدوث تدفقات مالية خارجية لصافي التحويلات لصالح هذه المؤسسات .

تمويل التنمية

٢٥ - أكد الوزراء على إخفاق النظام المالي الدولي في توفير تمويل كاف للتنمية خلال السنوات الماضية ، مما أدى الى حدوث مشاكل مالية خطيرة في البلدان النامية . وفي هذا السياق ، شدد الوزراء على أهمية عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية .

٢٦ - وقد كان للانكماش الحاد في التدفقات التجارية الخارجية والركود الفعلي في المساعدات الانمائية الرسمية بما يقل عن نصف المستوى المستهدف المتفق عليه أي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وهو تعهد تم الالتزام به منذ قرابة ٢٠ عاما ، أثر معاكس كبير على آفاق التنمية . ويمكن أيضا تقليص صافي التحويلات السلبية للموارد من البلدان النامية وعكس اتجاهها عن طريق زيادة التدفقات الرأسمالية الجديدة الى البلدان النامية زيادة كبيرة . وحثوا البلدان المتقدمة النمو التي لم تف حتى الآن بالتزامها ببلوغ الرقم المستهدف المتفق عليه دوليا وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي كمساعدة إنمائية رسمية بحلول عام ٢٠٠٠ على أن تفعل ذلك .

٢٧ - وأكد الوزراء أن توفير موارد تساهلية إضافية الى البلدان المنخفضة الدخل مسألة تتسم بأهمية خاصة ، ودعوا في هذا الصدد إلى زيادة بالقيمة الحقيقية في الموارد المتاحة في إطار النقدية العاشرة لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية ، مع مراعاة الاحتياجات المتزايدة للبلدان المنخفضة الدخل من التمويل التساهلي . وبالمثل فإن من شأن التدفقات المالية الاضافية في إطار مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز أن توفر تدفقات تساهلية متوسطة الاجل الى البلدان المنخفضة الدخل . وأكدوا أيضا على ضرورة التوصل الى أعلى مستوى ممكن للنقدية الرابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

الاستثمار الاجنبي المباشر

٢٨ - أكد الوزراء أن الاستثمار الاجنبي المباشر مصدر هام للتدفقات الرأسمالية والمالية الى البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، دعوا البلدان النامية الى تشجيع

هذه التدفقات الى البلدان النامية ، من خلال تدابير مناسبة ، وسلموا أيضا بالدور الحيوي الذي تلعبه الشركات عبر الوطنية بوصفها أداة للاستثمار الاجنبي .

الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها الامم المتحدة من أجل التنمية

٢٩ - سلم الوزراء بالحاجة الى ترشيد الجهاز التنفيذي لمنظومة الامم المتحدة بغية ضمان زيادة الفعالية وإنجاز البرامج على الوجه الامثل . وأكدوا من جديد مبادئ الشمولية ، وتعددية الاطراف ، والتطوع و/أو المنح ، والحياد ، وعدم المشروطية ، والمرونة في تلبية احتياجات البلدان النامية من التعاون التقني . وأكد الوزراء الاهمية الحيوية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية من الموارد فيما يتعلق بالانشطة التنفيذية من أجل التنمية . وأكدوا أن الطريق الى بلوغ هذا الهدف هو زيادة المستوى الإجمالي لموارد الانشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الامم المتحدة زيادة كبيرة وعاجلة بالقيمة الحقيقية على أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة الخاصة لاقل البلدان نموا . وأكدوا كذلك أنه ينبغي للبلدان النامية أن تضطلع بالمسؤوليات الكاملة عن تنفيذ المشاريع الممولة من منظومة الامم المتحدة بغية ضمان ادارتها بصورة متكاملة ، وبغية تعزيز القدرات الوطنية ، وضمان استدامة المشاريع في عملية التنمية على الاجل الطويل وأثرها الواسع النطاق . وعلاوة على ذلك ، أكد الوزراء أن برمجة الانشطة التنفيذية يجب أن تكون متسقة اتساقا كاملا في الاولويات والاهداف والخطط الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان النامية التي تعتبر الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديدها . ويجب رفض أية محاولات لفرض مشروطيات تمثل انتهاكا للمبدأ الاساسي لحياد المساعدة المتعددة الاطراف . إذ أن الاسهامات المالية ينبغي أن تكون غير مقيدة . وأكد الوزراء على ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية ذات الصلة .

البيئة والتنمية

٣٠ - أكد الوزراء أن البيئة تحظى بالاهتمام المشترك للبشرية كافة ، ولذلك فإن مشاكلها ينبغي أن تعالج من خلال تعاون متعدد الاطراف ، على أساس مسؤوليات مشتركة لكن متمايزة ومساعي مشتركة ، ومنظور متوازن . وأشاروا الى أن هذا التعاون ينبغي أن يكفل لعمليات حماية البيئة والنمو الاقتصادي والتنمية ، والقضاء على الفقر أن تعزز بعضها بعضا . ولذلك من الحتمي تحقيق التكامل بين الاهتمامات البيئية والانمائية . وتحقيقا لهذا الغرض ، حثوا جميع الدول على أن تتعاون في تهيئة مناخ داعم ومؤات يؤدي الى اطراد النمو الاقتصادي والتنمية في جميع البلدان . وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تفي بمسؤولياتها اعترافا منها بالمسؤولية الرئيسية

التي تقع على عاتقها في السعي الدولي الى تحقيق التنمية المستدامة ، بالنظر الى الضغوط التي تفرضها مجتمعاتها على البيئة العالمية ، وبسبب ما تمتلكه من تكنولوجيات وموارد مالية .

٣١ - وأكد الوزراء أيضا أن الحل الدائم للمشاكل البيئية العالمية يكمن في مفهوم التنمية المستدامة . وفي حين أن المجتمع الدولي يعترف بأهمية التنمية المستدامة ، فإن التحدي يتمثل في ترجمة هذا المفهوم الى استراتيجيات عملية وتدابير للسياسة تحظى بدعم الجميع . وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة توفر إرادة سياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو من أجل التنفيذ الفعال لالتزاماتها الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ، ولا سيما في مجالات الموارد المالية ونقل التكنولوجيا .

٣٢ - ورأى الوزراء أن الدول النامية لديها الحق السيادي في استخدام مواردها الطبيعية بما يتمشى مع أهدافها وأولوياتها الإنمائية والبيئية . ولذلك حثوا البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية على عدم استخدام الاعتبارات والمشروطيات البيئية ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية ، وعدم استخدام ذلك للاخذ بأي شكل من أشكال المشروطية في المعونة أو التمويل الإنمائي ، أو فرض حواجز تجارية تمس الجهود التصديرية والإنمائية للبلدان النامية .

٣٣ - وفي حين رحب الوزراء بمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو ، فقد أكدوا أن النتائج لن تصبح ذات شأن ما لم توفر موارد مالية كافية وجديدة وإضافية من أجل تنفيذ برنامج عمل جدول أعمال القرن ٢١ . ونوهوا بإعادة تأكيد البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها بتحقيق رقم الامم المتحدة المستهدف لتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية ، وبموافقتها الى الحد الذي لا تكون قد بلغت عنده ذلك الرقم ، على زيادة برامجها للمعونة من أجل بلوغ ذلك الرقم المستهدف في أقرب وقت ممكن بحلول عام ٢٠٠٠ . وفي هذا الصدد ، أكدوا أيضا على الحاجة الملحة لقيام البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف بتنفيذ هذه الالتزامات عن طريق تقديم مساعدات إنمائية كافية الى البلدان النامية .

٣٤ - ورحبوا أيضا بالتوصية المقدمة إلى الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن القيام ، وفقا للمادة ٦٨ من الميثاق ، بإنشاء لجنة رفيعة المستوى للتنمية المستدامة . ومن شأن هذه اللجنة أن تساعد في تعزيز التعاون الدولي في مجال

التنمية المستدامة ، وأن تتولى أيضا ، على سبيل الأولوية ، رصد التدفقات المالية والتكنولوجية إلى البلدان النامية . فعن طريق رصد تنفيذ البرامج في البلدان النامية سيتسنى تأمين كفاية المجال البيئي الذي تحتاجه البلدان النامية من أجل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . وأعربوا عن اعتقادهم بأن هذه اللجنة ينبغي أن تنعقد في أقرب وقت ممكن من أجل ضمان وفاء عملية متابعة مؤتمر ريو دي جانيرو بآمال وتطلعات جميع البلدان . وفي هذا الشأن ، رحب الوزراء بالقرار المتخذ في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو والقاضي بأن يعقد خلال الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة مؤتمر لإعلان التبرعات من أجل الالتزامات الاولية التي تتعهد بها البلدان المتقدمة النمو . وأعربوا عن أملهم في أن تعلن البلدان المتقدمة النمو عن التزامات سخية لهذا الغرض .

٣٥ - ورحّب الوزراء بقرار مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي يرمي إلى اعتماد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر وبصفة خاصة في افريقيا . وشددوا على أهمية قيام الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء لجنة تفاوضية حكومية دولية مفتوحة العضوية من أجل وضع واعتماد تلك الاتفاقية الدولية قبل حزيران/يونيه ١٩٩٤ . وطلبوا إلى البلدان المتقدمة النمو وإلى المنظمات الدولية ذات الصلة أن تولي المراعاة الواجبة لموضوع صياغة هذه الاتفاقية الدولية ، التي ينبغي أن تتضمن التزامات مناسبة .

العلم والتكنولوجيا

٣٦ - أكد الوزراء أن العلم والتكنولوجيا لهما دور حاسم في تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . ومن الممكن زيادة فوائد العلم والتكنولوجيا إلى الحد الامثل من خلال الاشتراك في تشجيع وتعزيز القدرات المحلية للبلدان النامية ووضع وسائل فعالة للوصول إلى التكنولوجيا ونقلها بشروط تساهلية وتفضيلية . وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الاتجاه المتزايد نحو إعاقة التدفق الحر للتكنولوجيا على البلدان النامية . وحثوا البلدان المتقدمة النمو على تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات الجديدة بشروط عادلة معقولة ، وعلى تشجيع نشر هذه التكنولوجيات واستخدامها .

٣٧ - وحث الوزراء على مواصلة تنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ودعوا جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، فضلا عن

المؤسسات الإنمائية الدولية ، إلى أن تنظر جديا في تنشيط جهاز الامم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، كما هو متوخى في برنامج عمل فيينا .

٣٨ - ورحب الوزراء بإنشاء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، ثم شددوا على دور هذه اللجنة الهام في تشجيع العلم والتكنولوجيا ، ولا سيما في البلدان النامية .

الطاقة

٣٩ - كرر الوزراء التأكيد على أن توفر الإمدادات المناسبة من الطاقة أمر حيوي لتعجيل النمو والتنمية في البلدان النامية . وطلبوا إلى جميع البلدان أن تساعد البلدان النامية في تنمية مواردها من الطاقة . وينبغي للمجتمع الدولي أن يستكشف الطرق والوسائل الكفيلة بالتغلب على الآثار الضارة لتقلبات أسعار الطاقة التي تلحق بالبلدان النامية . ومن الضروري تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وفقا لاهداف برنامج عمل نيروبي ، وذلك في ضوء الاهمية الحاسمة لهذه المصادر بالنسبة لجميع البلدان . ورحب الوزراء بقيام الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٣ . بإنشاء لجنة الموارد الطبيعية واللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لاغراض التنمية .

التصنيع

٤٠ - أعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن التصنيع ما زال يمثل وسيلة دينامية للنمو الضروري للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما في البلدان النامية . ولاحظوا أن الإنتاج الصناعي كان ينمو ، في العقد الماضي ، على نحو غير متكافئ ، فقد شهد بعض البلدان النامية هبوطا في النمو بالقيمة الحقيقية ، وأشاروا إلى ضرورة تقديم المساعدة على الوجه الصحيح في مختلف مراحل التصنيع بالبلدان النامية . ولاحظوا أن الرقم المستهدف الذي حدده مؤتمر ليما ، والبالغ ٢٥ في المائة من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في العالم ، أبعد من أن تكون البلدان النامية قد حققته . ودعوا إلى تطبيق مبدأ الميزة المقارنة من أجل إلغاء الوحدات الصناعية على مراحل في البلدان المتقدمة النمو وذلك في الميادين التي تكون فيها صناعات البلدان النامية أكثر كفاءة وتحقيقا لهذا الغرض طلبوا إلى البلدان المتقدمة النمو إزالة التدابير الحمائية التي تدعم صناعاتها غير التنافسية .

٤١ - وأكد الوزراء الحاجة الحتمية إلى الإبقاء على قضايا التصنيع في بؤرة الاهتمام العالمي ، وكذلك دورها في تنشيط التنمية في البلدان النامية .

الأغذية والزراعة

٤٢ - أكد الوزراء من جديد أن الأغذية والزراعة بما في ذلك جملة أمور منها ، كفاية الإنتاج والأمن الغذائي ، لهما أهمية خاصة في تنمية البلدان النامية . وأبرزوا أهمية تأمين وصول البلدان النامية إلى الأسواق في سياق التحرير الكامل للتجارة الزراعية ، بما في ذلك الخفض التدريجي لإعانات التصدير في البلدان المتقدمة النمو وتوفير المدخلات الضرورية للإنتاج ، مع مراعاة مصالح البلدان النامية الصافية الاستيراد للأغذية . وشددوا أيضا على أن زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية يمكن أن تصبح أساسا للنمو الصناعي وتنويع هياكلها الاقتصادية . وتحقيقا لهذه الغاية ، ارتأى الوزراء أن التعاون المالي . والاستثمار ينبغي أن يكون جزءا من السياسات والبرامج الوطنية في مجال التعاون الدولي . وطلب الوزراء إلى المجتمع الدولي ، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، أن يواصل عن كثب رصد التنمية في إطار حالة الأغذية في العالم ، بغية الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية بما فيه الكفاية وفي الوقت الملائم . ودعا الوزراء جميع البلدان المانحة إلى ضمان الإبقاء على المساعدة الغذائية وزيادة حصة معونتها المقدمة من خلال برنامج الأغذية العالمي لتمكين البرنامج من مواصلة نشاطه في دعم التنمية وفي الوفاء بالاحتياجات الغذائية الطارئة للبلدان النامية . وأكد الوزراء من جديد أن الحق في الغذاء حق عالمي من حقوق الإنسان ينبغي ضمانه بالنسبة للجميع كما لا ينبغي استخدامه كوسيلة للضغط السياسي .

٤٣ - وكرر الوزراء التأكيد على أن الاستراتيجيات الغذائية الوطنية ما زالت تمثل ، في إطار قطاع الأغذية والزراعة وسيلة بالغة الفائدة للنهوض بإنتاج الأغذية والاعتماد على الذات في مجال الغذاء وتحسين فرص الوصول إلى الغذاء . وفي هذا السياق ، رحبوا بالجهود التي يجري بذلها والمساعدة التي يتم تقديمها في هذا الميدان من منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومصارف التنمية الاقليمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وشجعوا على تحسين التعاون والتنسيق في مجال الاستراتيجية الغذائية فيما بين الوكالات المتعددة الأطراف .

٤٤ - ورحّب الوزراء بإعلان جنيف بشأن النهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية ودعوا إلى تنفيذه . كما رحبوا بأن يعقد في روما المؤتمر الدولي المقبل المعني بالتغذية .

تنمية الموارد البشرية

٤٥ - أكد الوزراء من جديد أن الناس محور لجميع الانشطة الإنمائية ، وأن تنمية الموارد البشرية وسيلة جوهرية لتحقيق الاهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية . وحثوا على الاضطلاع بتنمية الموارد البشرية في إطار نهج شامل متكامل حسن الإعداد ، مع مراعاة مجالات من قبيل الصحة والتحسينات التغذوية والتعليم والتدريب فضلا عن توفير المزيد من فرص العمل . وفي هذا الشأن ، ينبغي تصميم عملية تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق ما يمكن من قدرات ومهارات واعتماد على الذات بغية الوفاء بالاحتياجات المتزايدة من القوى العاملة في البلدان النامية .

٤٦ - وأكد الوزراء من جديد أن القضاء على الامية وتوفير التعليم للجميع ينبغي أن تظل لهما أولوية عليا بهدف بلوغ هدف القضاء على الامية بحلول عام ٢٠٠٠ . وفي هذا السياق ، رحب الوزراء بالجهود التي تضطلع بها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مختلف البلدان الاعضاء ، والتي أدت إلى هبوط معدلات الامية بالنسب الحقيقية على صعيد العالم بأسره . ولاحظ الوزراء نتائج المؤتمر الدولي المعني بالتعليم ، الذي اختتم أعماله مؤخرا ، ثم شدّدوا على ضرورة إدخال البعد الثقافي في السياسات التعليمية والإنمائية التي تنتهجها حاليا الدول الاعضاء .

دور برنامج الامم المتحدة الإنمائي في ميدان التنمية البشرية

٤٧ - رحّب الوزراء بجهود برنامج الامم المتحدة الإنمائي في ميدان التنمية البشرية ، ولكنهم أعربوا عن اعتقادهم ، في نفس الوقت ، بأن اقتحام مجالات خارجة عن ولاية وصلاحية البرنامج الإنمائي قد ثبت أنه أمر مشتت وغير بناء . ومن ثم ، فقد طلبوا إلى البرنامج الإنمائي أن يراعي بدقة ولايته وأن يواصل أنشطته الإنتاجية في مساعدة البلدان النامية على بلوغ أهدافها الإنمائية ، آخذا في الاعتبار قرارات الجمعية العامة المتصلة بأنماط الاستهلاك والمؤشرات النوعية للتنمية .

التنمية الاجتماعية

٤٨ - أكد الوزراء من جديد كذلك على الاهداف المبينة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي الذي اعتمدته الامم المتحدة في قرار الجمعية العامة ٣٥٤٢ (د - ٣٤) ، وعلى ضرورة تنفيذ تلك الاهداف بفعالية بغية تحقيق نظام اجتماعي أكثر

عدلا وإنصافا . ورحبوا أيضا مع الارتياح بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/١٩٩٢ ، الذي يوصي الجمعية العامة بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية على مستوى رؤساء الدول و/أو الحكومات في وقت مبكر من عام ١٩٩٥ .

السكان

٤٩ - شدد الوزراء على أهمية الصلة بين السكان والتنمية وضرورة قيام جميع البلدان بتعزيز مستوى الوعي بالقضايا السكانية . وفي هذا السياق ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم السياسات والبرامج الوطنية في جميع البلدان ، لا سيما البلدان النامية ، آخذا في اعتباره الحق السيادي لجميع البلدان في رسم صياغة سياساتها السكانية واعتمادها وتنفيذها ، ومراعيا ثقافاتها وقيمها وتقاليدها ، فضلا عن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وينبغي أن تكون تلك البرامج السكانية مصحوبة بتحسين نوعية الموارد البشرية وزيادة فرص العمل . وفي هذا الصدد ، رحب الوزراء بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المنتوى عقده في عام ١٩٩٤ في القاهرة .

المستوطنات البشرية

٥٠ - أكد الوزراء من جديد على أهمية توفير المأوى اللائق لرفاة الناس ، وأعربوا عن رغبتهم الأكيدة في أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها السابعة الاربعين مقررا لعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في عام ١٩٩٧ . ورحبوا في هذا السياق ، بجهود مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمساعدة التي يقدمها .

تعاون الجنوب مع الجنوب

٥١ - بغية القيام بعمل متضافر في المفاوضات مع الشمال ، من الضروري إعداد مبادئ توجيهية واقعية للعمل المشترك ، وتنشيط المجموعة وتعزيز تماسكها وتضامنها .

٥٢ - وكان من رأي الوزراء أنه لابد أيضا من تكثيف تعاون الجنوب مع الجنوب على أساس مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات ، بوصفه نتيجة لازمة لا غنى عنها في الجهود التي تبذل في سياق بلدان الشمال وبلدان الجنوب . وكان من رأيهم كذلك أن من شأن التعاون الاقتصادي والتقني الملموس والعملي والذي يعود بالنفع المتبادل فيما بين البلدان النامية ، أن لا يفتح فقط آفاقا جديدة للنمو ويحد من الاعتماد بلا داع تجاه الشمال ، بل انه يشكل أيضا عنصرا لا يتجزأ من أية استراتيجية ترمي إلى تعزيز

التعاون الاقتصادي الدولي . وأكد الوزراء على أن نجاح تعاون الجنوب مع الجنوب من شأنه أن يزيد من مصداقية وقوة الجهود الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد عادل ومنصف . وفي هذا السياق ، وبغية التعجيل بتنفيذ المشاريع ذات الاهمية المشتركة بالنسبة للبلدان النامية ، يصبح اتباع نهج تطوري ومرن أمرا ملائما ، تبادر بمقتضاه مجموعات البلدان المهتمة ، بوصفها مجموعات أساسية ، بالتعاون في المشاريع التي يكون باب المشاركة فيها مفتوحا أمام جميع البلدان النامية . وكان من رأيهم أنه إذا كانت تلك المجموعات الاساسية من البلدان على استعداد لتنفيذ مشاريع تعود بالنفع المتبادل ، ينبغي تشجيع تلك المبادرات ، لا سيما حيثما تساهم في تعزيز اعتماد الاكتفاء الذاتي الجماعي في العالم النامي

٥٣ - وأكد الوزراء أنه بالاضافة إلى الجهود التي تضطلع بها البلدان النامية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها ، تلزم زيادة متابعة الاهداف التي ينص عليها برنامج عمل كاراكاس للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتنفيذ تلك الاهداف . وفي هذا السياق ، طلبوا إلى البلدان المانحة ، وإلى منظمات الامم المتحدة ، أن تقوم من خلال جميع برامجها بدعم تلك الجهود بغية تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات بصورة جماعية للبلدان النامية .

٥٤ - ورحب الوزراء بنتائج الاجتماع الخاص لممثلي غرف التجارة والصناعة في البلدان النامية ، المعقود في جاكرتا في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، بغرض تعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب ، والتعاون الصناعي ، والاستثمارات ، والمشاريع المشتركة .

٥٥ - وكان من رأي الوزراء أنه ينبغي توسيع نطاق التعاون بين أوساط الاعمال التجارية في البلدان النامية بغية تعزيز اعتمادها على الذات ، فضلا عن الحد من اعتمادها على البلدان المتقدمة النمو . وسلم الوزراء بالنظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية بوصفه أداة هامة لتوسيع التجارة فيما بين البلدان النامية وحث على بذل جهود لتعزيزه . وأحاط الوزراء علما مع التقدير بإعلان طهران بشأن بدء الجولة الثانية من المفاوضات بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، وأعربوا عن الشكر لحكومة جمهورية إيران الاسلامية لاستضافتها للاجتماع الوزاري المعني ببدء الجولة الثانية من المفاوضات بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية . وطلبوا من الاعضاء المهتمين بالامر في مجموعة الـ ٧٧ المشاركة في الجولة الثانية من تلك المفاوضات

وفي أعمال لجنة التفاوض بهدف الانضمام إلى الاتفاق المتعلق بالنظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والسير قدما نحو تبادل الامتيازات التجارية . وأيدوا الطلب الوارد في إعلان طهران إلى صندوق بيريز غوريرو الاستئماني والاونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والمنظمات الحكومية الدولية الاخرى لتقديم الدعم المالي وغيره للاضطلاع بالجولة الثانية من المفاوضات بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وتنفيذ نتائجها . ورحب الوزراء بالعرض الذي تقدمت به جمهورية كوبا لاستضافة الاجتماع الوزاري للجنة التفاوض المعنية بالجولة الثانية من المفاوضات بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية المقرر اختتامها ، من حيث المبدأ ، في تموز/يوليه ١٩٩٤ .

٥٦ - وأحاط الوزراء علما بتأجيل الاجتماع الثامن للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، طلب الوزراء من رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك أن يتخذ التدابير الضرورية لعقد الاجتماع الثامن للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق في موعد ملائم ، ويفضل أن يكون في النصف الاول من عام ١٩٩٣ ، في إحدى اللجان الإقليمية أو في نيويورك .

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

٥٧ - أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار تدهور الحالة الاقتصادية في افريقيا . وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي تشترك فيها البلدان الافريقية مع المجتمع الدولي ، فقد تردت الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالفعل في معظم البلدان الافريقية ، لا سيما في المنطقة جنوب الصحراء الكبرى . كما أن الاهداف التي حددها برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ أبعد من أن تكون قد تحققت .

٥٨ - ولاحظ الوزراء أن لاستمرار الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا جذور تمتد في كثير من المصادر منها ، في جملة أمور ، المديونية المزمنة ، والاعتماد على السلع الاساسية ، وانهيار أسعار السلع الاساسية ، وأوجه النقص الهيكلية وعدم المقدرة على حشد موارد كافية للنمو الاقتصادي والتنمية المطردة اعتمادا على الذات .

٥٩ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم التام لجدول أعمال الامم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات الذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها

السادسة والاربعين ، والذي يعيد تجديد التزام المجتمع الدولي لتحقيق النمو الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية الذاتي البقاء في افريقيا .

٦٠ - وطلب الوزراء من المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، والامم المتحدة والمؤسسات المتعددة الاطراف للتمويل والتنمية تقديم الدعم الكامل لجدول الاعمال الجديد واتخاذ تدابير ملائمة لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها فيه .

٦١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء الاثر الضار لاستمرار تدهور الحالة الاقتصادية في افريقيا على القطاعات المحرومة من المزايا اجتماعيا ، لا سيما الاطفال . وناشدوا المجتمع الدولي ، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية والمؤسسات الاقليمية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تشارك بنشاط في المؤتمر الدولي من أجل مساعدة أطفال افريقيا المقرر عقده في داكار في الفترة من ٣٥ إلى ٣٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

أقل البلدان نموا

٦٢ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا . ولاحظوا كذلك أن معظم أقل البلدان نموا قد شهدت على مدى العقد الماضي معدلات نمو سلبية وعانت من عدم كفاية المساعدة الإنمائية الدولية لتنفيذ برامجها للتنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي . وإذ أشار الوزراء إلى أوجه الضعف الشديدة التي تلم بأقل البلدان نموا ، أكدوا من جديد على الحاجة الخاصة لتلك البلدان وطالبوا بتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا على النحو الأوفى كما طالبوا باتخاذ تدابير ملموسة أخرى في المجالات المحددة التي تعتبر هامة من أجل زيادة النمو والتنمية في تلك البلدان على أساس مطرد . وأكد الوزراء على الحاجة إلى تدفقات إضافية من الموارد على إثر توسيع مجموعة أقل البلدان نموا بتطبيق مجموعة جديدة من المعايير .

البلدان النامية غير الساحلية

٦٣ - أشار الوزراء إلى جميع القرارات السابقة التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧ بشأن البلدان النامية غير الساحلية ولاحظوا مع القلق أن التدابير المتخذة حتى الآن لم تكن كافية للتصدى للمشاكل الخطيرة التي تواجه تلك البلدان . وكرروا تأكيد ضرورة التصدى للمشاكل المحددة التي تواجهها تلك البلدان النامية فيما يتعلق بالحد من تكاليف وصولها إلى البحار والاسواق العالمية ومنها . وأكدوا على ضرورة قيام

المجتمع الدولي بمساعدتها وتحسين نوعية مرافق النقل وكفاءتها وموثوقيتها . وتنويع اقتصاداتها وزيادة مواردها المالية والتعاون التقني لتعزيز الانشطة المذكورة أعلاه . وفي هذا السياق ، أكد الوزراء على ضرورة وأهمية التعاون بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية .

البلدان النامية الجزرية

٦٤ - سلم الوزراء بالمشاكل الحادة التي تواجهها البلدان النامية الجزرية الصغيرة والناجمة عن تضاريسها وموقعها الجغرافيين وتعرضها الشديد للكوارث الطبيعية ، والقيود في النقل والاتصالات وبعد المسافات بينها وبين مراكز الاسواق ، ومحدودية توفر المياه العذبة واعتمادها الشديد على الواردات واستنفاد مواردها غير المتجددة ونقص الموظفين الاداريين . ولاحظوا أن المشاكل المحددة التي تواجهها البلدان النامية الجزرية الصغيرة وتزايد معدل حدوث الكوارث الطبيعية تؤدي إلى تأخير نموها وزيادة تأثرها بالبيئة الاقتصادية غير المواتية ، وأعربوا عن ضرورة قيام المجتمع الدولي ، لا سيما البلدان المانحة ومنظومة الامم المتحدة بالتصدي للمشاكل المحددة لتلك البلدان النامية الجزرية . وفي هذا الصدد ، رحبوا بالتوصيات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ بعقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة ، في عام ١٩٩٤ .

سادسا

٦٥ - ولاحظ الوزراء مع القلق الشديد رفض اسرائيل الامتثال لقرارات الامم المتحدة لوضع حد لاحتلالها للاراضي العربية في فلسطين ، والجولان السورية وأجزاء من جنوب لبنان ، واستمرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية في إنشاء مستوطنات في تلك الاراضي وجلب مستوطنين يهود جدد مما يحرم الشعب العربي من أرضه وسيادته على موارده الطبيعية ، ومن ثم إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعرقلة عملية السلام في الشرق الاوسط . وفي هذا السياق ، أكد الوزراء على الحاجة الماسة لان يروا هذا الاحتلال وقد انتهى . ومع مراعاة التطورات الاخيرة في قضية الشرق الاوسط ، دعا الوزراء إلى وقف هذه الانشطة الاستيطانية وإزالة كل هذه المستوطنات من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .

٦٦ - وأحاط الوزراء علما بالتطورات الاخيرة التي حدثت في جنوب افريقيا . وأعربوا عن ارتياحهم إزاء إلغاء وتعديل بعض القوانين التمييزية الاساسية ، وانعقاد مؤتمر

جبهة بريتوريا المتحدة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ومؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية . بيد أنهم أعربوا عن القلق إزاء توقف عملية المفاوضات في إطار مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية . وحثوا بقوة نظام جنوب افريقيا على تهيئة مناخ يفضي إلى مفاوضات سلمية ونشاط سياسي حر ، بإلغاء جميع القوانين التمييزية المتبقية ، وإطلاق سراح كل السجناء السياسيين فضلا عن تسهيل عودة جميع المنفيين السياسيين . وإذ لاحظ الوزراء أن المستوى الحالي للتغيير في جنوب افريقيا ليس عميقا أو غير قابل للإلغاء بعد ، أكدوا على ضرورة الإبقاء على ممارسة الضغط على جنوب افريقيا من أجل القضاء التام على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية .

٦٧ - وطلب الوزراء إلى المجتمع الدولي القضاء فورا على ممارسة الأخذ بتدابير اقتصادية قسرية ضد البلدان النامية لا تكون قد أذنت بها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة أو لا تكون متفقة مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة كوسيلة لفرض إرادة دولة على دولة أخرى عنوة .

سابعا

حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧

٦٨ - وكرر الوزراء تأكيد ضرورة تعزيز التنسيق بين أنشطة مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز من أجل تشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، رحب الوزراء باقتراح حركة عدم الانحياز بإنشاء لجنة تنسيق مشتركة بينهما بغرض التنسيق بين قطاعات برنامج العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وبرنامج عمل كاراكاس لمجموعة الـ ٧٧ وتوحيدها وادماجها متى أمكن ذلك . وفي هذا السياق ، عهد الوزراء إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ بمهمة إجراء مشاورات ملائمة مع رئيس حركة عدم الانحياز .

- - - - -